سد اليسو وتأثيره على الوارد المائي الداخل للعراق

م. عبد المنعم هادي علي
كلية التربية/ جامعة المثنى

Effect of Aleesu Dam on the Water Income of Iraq

Lect. Abdul Mun'im Hadi Ali
College of Education / University of Al-Muthana

Abstract

Some historical and political studies ensure that water is the main reason behind the international future conflicts as it is a means of economic power.

المقدمة

قال تعالى: ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون﴾ سورة الأنبياء الآية /30

تؤكد الدراسات التأريخية والسياسية أن من المحتمل أن يكون الماء السبب الرئيسي في الصراعات الدولية والإقليمية القادمة فهو وسيلة نفوذ وطريقة لعرض القوة الاقتصادية بالنسبة لمن يمتلكه، إن أهمية المياه نابعة من أهميته لحياة الإنسان والكائنات الحية سواء كانت حيوانية أم نباتيه، إن أي نقص في كمية المياه لأي منطقة يعني تأثيره على الحياة في تلك المنطقة سواء أكانت الحياة بشرية أو حيوانية أو نباتية على حدَ سواء، في العراق تتكون الموارد المائية من المياه السطحية للأنهر وفروعها الرئيسية إضافة إلى مياه الإمطار وموارد المياه الجوفية ويشكل نهر دجلة بمناسيب مياهه الوفيرة القسم الأكبر من نصيب المياه المتدفقة والمتاحة يليه نهر الفرات والكارون إضافة إلى الأنهر القادمة من إيران، وتعتمد عليها المناطق الحدودية في الري (واخذت مناسيب المياه في أنهار العراق بالتراجع بفعل السياسات المائية لدول المنبع الأعلى والأوسط علما إن مشكلة إنشاء السدود والخزانات في تركيا ترجع إلى عام 1962م حين قامت تركيا بإنشاء السدود والخزانات في أراضيها دون مشاوره العراق وسوريا، وان هذه المشكلة قد تفاقمت حدتها منذ أوائل السبعينات عندما لجأت تركيا بدون تشاور أو اتفاق مع كل من العراق وسوريا، خلافاً للاتفاق المعقود بين هذه الدول منذ عام 1946م إلى تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول(GAP) الضخم والمتعدد الجوانب والذي يتضمن أنشاء (22) سد لري (18) مليون هكتار على نهر الفرات، وسوف تتحول مياه هذا النهر إلى نزاع سياسي بين تركيا من جهة والعراق وسوريا من جهة أخرى خصوصاً عندما استخدمت أنقرة ورقة المياه لتعزيز نفوذها لامتلاك أوراق ضغط إقليمي على العراق فتحولت المياه من أداة للتنمية والتطور إلى أداة للابتزاز السياسي، أما نهر دجلة فقد قامت تركيا بإنشاء العديد من السدود ومشاريع الري في حوض دجلة لذا فقد وضعت تركيا خطة لزيادة استخدام مياه نهر دجلة للأغراض الزراعية ولتوليد الطاقة الكهربائية فقد وضعت خطة لإنشاء (14) سداً وخزاناً مائياً أنجز البعض منها والبعض الأخر قيد التنفيذ أهمها سد اليسو الذي بدأت تركيا بانشاءه على نهر دجلة بالقرب من الحدود العراقية التركية، وتقول تركيا أن هذا السد هو لتوليد الطاقة الكهربائية ولكن هناك سد أخر في أسفل هذا السد في منطقة الجزرة يبعد 40كم عن الحدود العراقية والذي سيكتمل انجازه عام 2016م الذي سوف يحول الأراضي الزراعية في أسفل السد إلى مناطق صحراوية قاحلة وهو يؤثر على نهر دجلة بمسافة 400كم أن هذا السد سيقضي على الأحياء المائية والنباتية والحيوانية وكذلك على محطات توليد الطاقة الكهربائية وسوف يؤثر بشكل واضح على اهوار الجنوب وبشكل خاص هور الحويزة وهور ابو زرك الشمالي وابو زرك الجنوبي، ولم تهتم تركيا بالقانون الدولي الذي نظم كيفية استغلال الأنهار الدولية بين الدول المتشاطئة إذ صدرت معاهدات واتفاقيات بين الدول تنظم استخدام المياه الدولية ونشرت الأمم المتحدة في عام 1963م ما يزيد على(250) معاهدة تنظم استخدام المياه الدولية تحت عنوان (النصوص التشريعية وإحكام المعاهدات الخاصة باستخدام الأنهار الدولية لغير إغراض الملاحة) كما تعد قواعد هلسنكي لاستخدام المياه والأنهار الدولية لعام 1966م التي انبثقت في المؤتمر الثاني والخمسين لرابطة القانون الدولي من أهم تلك القواعد التي تضعها غالبية دول العالم محل الاعتماد عليها واحترامها عند الرجوع إليها لفض النزاعات بين الدول المتشاطئة.

لمحة جغرافية عن نهر دجلة

يعد نهر دجلة من الأنهر الرئيسية التي يعتمد عليها العراق وهو شريان حيوي للعراق إذ يعتمد على موارده المائية عدد كبير جداً من السكان كما هو الحال للدول الأخرى المتشاطئة عليه ينبع نهر دجلة من المرتفعات الواقعة في جنوب شرق تركيا إلى الجنوب الشرقي من منابع نهر الفرات وبالذات من هضبة أرمينيا من منطقة تسمى(صو)، ويتكون النهر من عدة منابع منها المنبع الغربي الذي ينحدر من المرتفعات المحيطة ببحيرة كولجك ويطلق عليه دجلة الغربي والمنبع الشرقي يتكون من عدة روافد تنحدر من المرتفعات الجنوبية المحيطة ببحيرة وان أسمه بوتان صو ومنبع أخر يسمى بطمان صو ومن التقاء هذين النهرين الصغيرين يتكون نهر دجلة الذي ينحدر نحو الجنوب الشرقي في أراضي وعرة في تركيا لمسافة 485كم ومن ثم يدخل النهر الأراضي العراقية عند قرية فيشخابور ويستمر النهر في جريانه باتجاه الجنوب الشرقي في منطقة متموجة مابين فيشخابور ومضيق الفتحة الذي يفصل مرتفعات حمرين عن مرتفعات مكحول ويكون مجرى النهر في هذا الجزء حصرياً محاطاً بسهل ضيق ويتسع هذا السهل قليلاً بين ألفتحه وبلد مع بقاء الحافات الصخرية على مجراه أحيانا خاصة في الشمال من مدينة سامراء ويمر بمدينة سامراء التي انشأ فيها سدة سامراء لمنع خطر الفيضانات على مدينة بغداد بتحويل المياه إلى منخفض الثرثار إذ تم إنشاء قناة الثرثار لتحويل مياه نهر دجلة للفرات ويستمر النهر في جريانه ويقترب من نهر الفرات بمسافة 40كم في مدينة بغداد ومن ثم يستمر في الجريان وفي مدينة الكوت التي أنشأت فيها سدة الكوت عام 1938م إذ ينقسم نهر دجلة إلى فرعين رئيسين عند الكوت يشكل الفرع الغربي من مجرى دجلة القديم يسمى بشط الغراف الذي يتجه جنوباً نحو مدينة الناصرية بعدها يأخذ مجرى نهر دجلة بالانحدار أسفل الكوت ويلتقي بنهر الفرات في مدينة القرنة ليكونا شط العرب.(1)

مشروع جنوب شرق الأناضول(GAP) وتأثيره المباشر على الوارد المائي للعراق

العراق من البلدان الزراعية المتميزة ولهذا أطلق عليه عدة تسميات تتلائم مع ما يحتويه من محاصيل زراعية متنوعة ومتعددة على طول السنة فهو بلد ثري بموارده المائية التي انعكست على الإنتاج الزراعي فيطلق عليه ارض السواد وبلاد الرافدين وأرض مابين النهرين وبلاد القمح وارض النخيل والأرض الخضراء والبساط الأخضر فالعراق ذو ارضٍ خصبة يتوسطاه نهري دجلة والفرات وتنتشر الاهوار والمستنقعات في أقسامه الجنوبية والتي تزرع على ضفافها أفضل أنواع مزارع الرز(العنبر) ألا إن حصة العراق المائية بدئت تنخفض باستمرار بسبب قيام تركيا وسوريا وإيران بإنشاء السدود والخزانات في أراضيهما دون مراعاة حق العراق المكتسب تاريخيا وجغرافياً وقانونياً ومن هذه المشاريع التي أنشأت وأصبح تأثيرها واضح على العراق هو مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) الذي يعد من اكبر المشاريع للتنمية الاقتصادية واهم مشاريع تركيا الإنمائية التي يمكنها من أن تلعب دوراً أساسيا واقتصادياً في منطقة الشرق الأوسط وهو مشروع متكامل ينقسم إلى(13) مشروعاً منها(7) في حوض الفرات و(6) في حوض دجلة ويشتمل كل مشروع من هذه المشاريع على سد أو أكثر إلى جانب العديد من المنشات وقنوات الري(2) أن إقامة هذا المشروع من قبل تركيا هو لتحقيق أهداف اقتصادية إضافة إلى السيطرة على مياه نهر دجلة والفرات من خلال سلسلة السدود والقنوات للتحكم في كميات الماء التي يمكن تصريفها إلى الجزء الأسفل من النهرين.

وقد أدرك الأتراك إن المياه تلعب دوراً مهماً في بناء علاقتها مع الدول المتشاطئة في حوض دجلة والفرات ففي تصريح للرئيس التركي الأسبق (كنعان ايفرن) أثناء استقباله نائب الرئيس العراقي عام 1981م قال أن تركيا عازمة على مواصلة خططها ببناء السدود مما يعني أن تركيا استبعدت الاعتراف بالحقوق للعراق وسوريا كما يمكنها استغلال المياه والطاقة الناتجة عن أقامة تلك المشاريع وهذا ما أكده(سليمان ديميريل) رئيس الوزراء التركي الأسبق بقوله الماء ثروة قومية تنوي تركيا استغلالها لصالحها تماماً كما يستغل جيرانها العرب بترولهم وفقاً لرغباتهم(3) أن سعي تركيا لتنفيذ مشروع (GAP) يجعلها متحكمة بالأمن المائي والغذائي لدول المنطقة ويمكنها استخدام المياه كثروة وطنية يمكن مبادلتها بالنفط أو كسلاح لتحقيق مطالب أمنية وهذا ما أكده الرئيس التركي (سليمان ديميريل) أثناء تدشين سد أتاتورك (إن مياه الفرات ودجلة تركية ومصادر هذه المياه هي موارد تركية كما إن أبار النفط تعود ملكيتها إلى العراق وسوريا

نحن لا نقول لسوريا والعراق إننا نشاركهما مواردهما النفطية ولا يحق لهما القول إنهما يشاركاننا مواردنا المائية إنها مسألة سيادة إنها أرضنا ولنا الحق في أن نفعل مانريد)(4) هذا الكلام يتنافى مع القانون الدولي وحقوق الدول المتشاطئة على النهر فالنفط ثروة غير متجددة والماء ثروة متجددة ويحكمها القانون الدولي والاتفاقات المبرمة بين الدول حول تقسيم المياه التي تجري في أكثر من دولة إذ تدعي تركيا من خلال الورقة التي قدمتها الى ندوة (مشكلة المياه في الشرق الأوسط) التي عقدت في بيروت عام 1994م من ان مياه دجلة والفرات مياه عابرة للحدود أي ليست مياه دولية حسب رأيها وتؤكد في هذه الورقة بان مياه دجلة والفرات تتبع من الأراضي التركية وهي بذلك مياه تركية ومن الواضح ان هذه الرأي هو رأي عام لا يستند إلى أي سند قانوني سوى الرغبة التركية المحضة في الاستحواذ على مياه النهرين وما يترتب على ذلك من مكاسب سياسية وهي بذلك تتجاهل بشكل كامل القوانين والأعراف الدولية التي تعالج موضوع المياه من هذه الزاوية وتلك والتي تصف نهري دجلة والفرات نهريين دوليين بشكل لا يقبل اللبس كما يتجاهله الموقف التركي للحقوق المكتسبة للعراق وسوريا في مياه النهرين استمرت تركيا بإنشاء السدود والخزانات على نهر الفرات مما أدى إلى النقص في الوارد المائي الداخل إلى العراق بسبب المشاريع التركية السابقة المقامة عليه وأدت إلى انخفاض واردات الفرات بنسبة 90% وهذا سوف يؤدي إلى جفاف الاهوار الطبيعية أو تلوثها.

لقد ارتبط مشروع (GAP) ببعض التوجهات السياسية في تركيا فبالرغم من ادعاء الأتراك بان دوافع هذا المشروع إنمائية إلا أننا نرى أن الدوافع السياسية واضحة للعيان فكثيراً ماتلجأ تركيا إلى تسويغ سياستها المائية باختلاف الأوقات مع الدول المتشاطئة لذا فان مشروع أل (GAP) أصبح من أهداف تركيا السياسية المتعلقة بالقيام بدور إقليمي في الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي بعد انتهاء الحرب الباردة وتنطلق تركيا في تعاملها مع مسألة المياه من حسابات سياسية إستراتيجية وليست فنية في ضوء الاهتمام المتزايد بالموارد المائية عالمياً وإقليميا لذا فأن تركيا في هذا المجال جعلت مسألة المياه وسيلة لمواجهة المتغيرات الدولية والإقليمية للحصول على موقع فعال ومؤثر في ما يسمى (بالنظام الدولي الجديد)(5). وخريطة رقم (1) توضح مشروع (GAP) والسدود التي انشأتها تركيا والتي ادت الى خفض المنسوب المائي الداخل للعراق في نهري دجلة والفرات.

أما بالنسبة لإيران فأنها تمكنت أن تغير مجاري بعض الأنهار وإقامة السدود والخزانات على البعض الأخر منها وبشكل خاص التي تتدفق مياهها إلى الأراضي العراقية إضافة إلى أنها استطاعت أن تغير مجاري بعض روافد نهر دجلة التي تتبع من الأراضي الوعرة في إيران وتصب مياهها في نهر دجلة سواء أكانت هذه الروافد موسمية أم دائمية علماً إن هذه الروافد يبلغ عددها(45) رافد إذ أنشأت إيران(5) سدود على نهر الكارون كما تنوي إيران سحب المياه من الجبال ومنابع الأنهار في سلسلة جبال زاجروس وبيعها على دول الخليج عن طريق إنشاء مشروع يبلغ طوله(300كم) وطاقته(300) مليون متر مكعب في السنة(6)، أما سوريا فقد أنشأت(5) سدود ثلاثة منها كبيرة شيدت في منتصف الستينات، وتنوي الحكومة السورية إنشاء سد أخر شمال دير الزور توفر هذه السدود عجز بمليارات من الأمتار المكعبة من المياه مما يحرم العراق من حقه في المياه إذ أن العراق يستهلك (93%) من مياهه في الزراعة وقلة الوارد المائي للعراق سببه تركيا وإيران وسوريا بسبب السدود والخزانات وتغير مجاري بعض روافد نهري دجلة والفرات أو إنشاء سدود عليهما وهذا ما أدى إلى جعل الإيرادات السنوية لهذين النهرين تتناقص وتشير التقارير الإخبارية إن وزارة الموارد المائية قد حذرت من تفاقم أزمة شح المياه الذي تعاني منه البلاد بحلول العام(2030) في وقت أكد فيه مسؤول رفيع في الحكومة العراقية أن المفاوضات بين العراق وتركيا وسوريا لم تثمر حتى ألان عن التوصل لاتفاق حول تقاسم مياه دجلة والفرات وقد أكد مدير المركز الوطني لإدارة المياه في وزارة الموارد المائية المهندس عون ذياب أن التقارير التي تمتلكها الوزارة تؤكد إن معدل الموارد المائية في مياه نهري دجلة والفرات ستنخفض بمقدار الثلث بحلول العام (2030م) الأمر الذي سوف يتسبب بأزمة مياه حادة في العراق وبشكل خاص بعد أكمال سد اليسو على نهر دجلة.(7)

خريطة رقم (1)

مشروع (GAP) والسدود التي انشأتها تركيا والتي ادت الى خفض المنسوب المائي الداخل للعراق في نهري دجلة والفرات

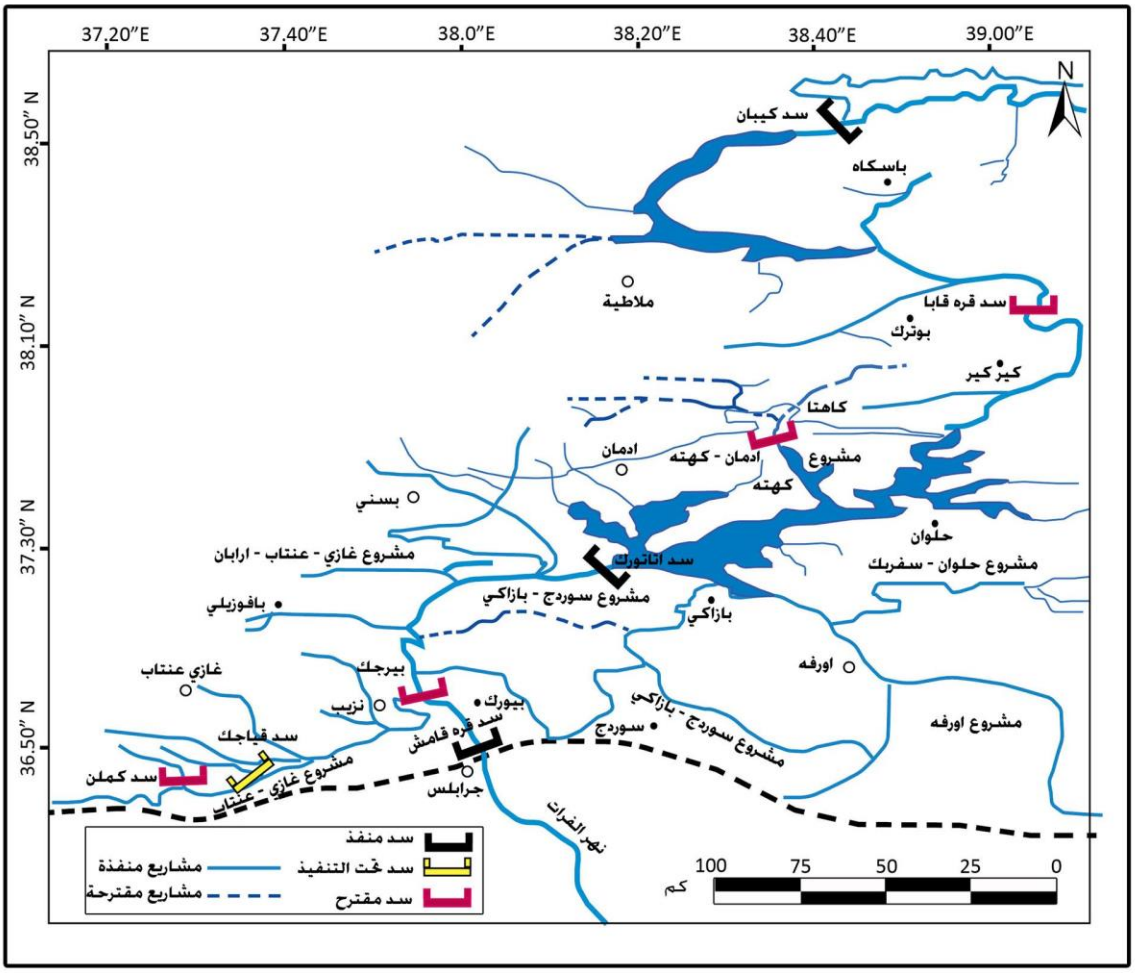

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: عبد الستار سلمان حسين، مشاريع جنوب شرق الاناظول (الكاب CAP) الجوانب الفنية، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد السابق، بيت الحكمة، بغداد، 2000، ص 29.

لمحة جغرافية عن سد اليسو

أعلنت تركيا في اغسطس من عام 2007م عن قيام رئيس وزراء تركيا رجب طيب اردوغان بوضع حجر الأساس لسد اليسو على نهر دجلة قرب منطقة دراغتبيجن على بعد 45كم من الحدود السورية وهذا السد هو سد إملائي، ويبلغ منسوب قمته (530)م أما منسوب الخزن ألفيضاني الأعلى فهو (528م) فيما يبلغ منسوب الخزن الاعتيادي للسد(525م) وحجم الخزن الكلي هو (11.40) مليار متر مكعب والمساحة السطحية لبحيرة خزان السد هي 300كم مربع وسيولد السد طاقة كهربائية تصل إلى (1200) ميكا واط، ويعد سد اليسو اكبر سد سينشأ على نهر دجلة وتبلغ تكاليف إنشاءه (1.2) مليار دولار وهو محط جدل كبير ومناقشات مع دول الجوار منذ فكرته الأولى في نهاية السبعينات بسبب تأثيراته السلبية العديدة والكبيرة في عدد من المدن الكردية في تركيا ومواقع أثرية وتاريخية مهمة أشورية ورومانية وعثمانية وتأثيراته الشديدة السلبية على العراق إذ سيؤدي السد إلى تقليص كميات المياه الواردة إلى العراق في نهر دجلة إذ ستتأثر بشكل كبير عند أكمال تنفيذ السد سيحد السد من كميات المياه المطلقة إلى العراق لذا فأن العراق استطاع في إقناع دول أوروبية وأسيوية بقطع التمويل عن مشروع سد اليسو التركي للأضرار الكبيرة التي سوف يتسبب لها في حالة

بنائه إذ قال عضو لجنة الزراعة والمياه النيابية هادي الياسري لصحيفة الصباح العراقية بأن اللجنة استطاعت أن تحقق ما كانت تطمع إليه بتكثيف جهودها الدبلوماسية وتأمين اتصال مع منظمات المجتمع المدني لمنع بناء هذا المشروع وإيقافه مشيراً إلى إن عدد من الدول الأوربية مثل ألمانيا وايطاليا توقفت عن تمويل المشروع فيما حذت دولة الصين حذو هذه الدول بعد أن وجدت أن هناك ضرراً كبيراً سيلحق بالعراق في حال تنفيذه إذ سيحول هذا السد المناطق الزراعية التي تعتمد على مياه نهر دجلة إلى مناطق صحراوية قاحلة وذلك لان الوارد المائي عند أكمال السد سينخفض إلى (9.7) مليار متر مكعب بعد أن كان الوارد المائي لنهر دجلة عند الحدود العراقية التركية هو (20.093) مليار متر مكعب في السنة والذي يشكل 47% من الإيراد السنوي لنهر دجلة(8) وهذا مايؤثر على تقلص الأراضي الزراعية بسبب انخفاض واردات المياه إذ تبلغ مساحة الأراضي الزراعية التي سوف تعاني من نقص المياه حوالي696.000 هكتار من أجود الأراضي الزراعية والتي يعتمد العراق عليها(9).

الآثار السلبية لسد اليسو على العراق

أن الآثار السلبية على مناسيب مياه نهر دجلة عند اكتمال سد اليسو (الذي بدء العمل فيه في عام 2007م ومن المؤمل أن يكتمل السد عام 2016م) إذ سيؤدي السد إلى انخفاض المناسيب المتدفقة إلى العراق عبر نهر دجلة وهذا مما يؤدي إلى انخفاض مساحة الأراضي الزراعية إن نقص المياه يؤدي إلى خروج أراضي زراعية هي من أجود الأراضي الخصبة التي تمتد من أقصى شمال العراق حتى جنوبه على ضفاف نهر دجلة إذ ان نقص (1 مليار3) ممن المياه يعني خروج أراضي زراعية تقدر بـ(260) إلف دونم من دائرة الإنتاج الزراعي(10) علماً إن مياه نهر الفرات قد انخفضت أصلا بسبب المشاريع المائية على نهر الفرات التي قامت بها تركيا وسوريا أمثال سد كيبان الذي تم انجازه وسد قرة قاية الذي تم انجازه عام 1987م وقدرته التخزينية تصل إلى 9.5 مليار متر مكعب من المياه إضافة إلى سد أتاتورك الذي هو الأخر تم انجازه عام 1992م وهو من اكبر السدود في العالم وأكبرها في تركيا وتبلغ طاقته التخزينية 48.5 مليار متر مكعب من المياه علماً إن هذا السد لم يتم تمويله من البنك الدولي لكون البنك اشترط على تركيا الاتفاق مع سوريا والعراق بأن لا يلحق أي ضرراً بالدول المتشاطئة معها في نهر الفرات إضافة إلى سد الطبقة في سوريا الذي تم انجازه عام 1974م وهو من اكبر المشروعات التخزينية السورية على نهر الفرات سعته التخزينية تبلغ (14) مليار متر مكعب من المياه هذه السدود والخزانات أدت إلى انخفاض الوارد المائي الداخل للعراق في نهر الفرات.(11) مما اضطر العراق إلى إنشاء قناة الثرثار– الفرات بطول 37.5 كم بتصريف قدره (500) متر مكعب في الثانية وقد تم فتح هذه القناة عام 1976م ثم تم انجاز قناة الثرثار دجلة عام 1988م بتصريف قدره 600 متر مكعب في الثانية وبالتالي أصبح مجموع التصريف التصميمي للقناة 1100متر مكعب في الثانية في سبيل معالجة شح المياه في نهر الفرات بالاستفادة من مياه نهر دجلة والتخزين المائي الموجود في منخفض الثرثار وللحد من تأثير قلة الموارد المائية لنهر الفرات فكيف تكون الحالة عند إكمال سد اليسو عام 2016 والذي سوف يؤدي إلى قلة الوارد المائي في نهر دجلة الذي يكون تأثيره واضح على تقليص الأراضي الزراعية التي تعتمد في إروائها على مياه نهر دجلة وكذلك يؤثر على منسوب المياه المتدفقة عبر قناة الثرثار الفرات وقناة الثرثار دجلة التي تنقل المياه إلى نهر الفرات التي قلت وارداته المائية بسبب السدود التي أنشأت في تركيا وسوريا والتي ستكون نتيجتها النهائية تحول ارض السواد وارض مابين النهرين وارض الرافدين إلى تدني في إنتاجها الزراعي وزحف التصحر وانكماش الأراضي الصالحة للزراعة وقلة مناسيب المياه الداخلة للعراق التي قد انخفضت أصلا بسبب مشاريع السدود والخزانات التي أنشأت على نهر الفرات في تركيا وسوريا إلى قلة الوارد المائي للأراضي الزراعية للمناطق التي يمر بها نهر الفرات في غرب العراق والفرات الأوسط وذلك لان العراق اختص بسبب موقعه بالمجرى الأدنى للفرات.(12) لذا نلاحظ أن الأراضي الزراعية التي تعتمد في إرواءها على نهر الفرات قد تضررت بشكل واضح مما أدى إلى تقلص مساحة الأراضي الزراعية والذي أدى إلى إضرار بيئية وزحف ظاهرة التصحر نحو مناطق اساساً كانت مناطق زراعية ومناطق خضراء وهذا سوف ينعكس على الطقس أولا وكذلك على تكرار العواصف الرملية التي تحدث ألان إن اكتمال سد اليسو سيحرم أعداد كبيرة من السكان من مياه الشرب والاستخدامات المنزلية لهذه المياه كالذي حرمهم مشروع(GAP) من سكان العراق في غرب ووسط العراق إضافة إلى ذلك فان نقص

المياه في نهر دجلة سوف يؤدي إلى تلوث نوعية المياه وارتفاع نسبة الأملاح فيها وتأثيرها الواضح على الصناعة وعلى محطات توليد الطاقة الكهربائية.(13)

إن انخفاض الوارد المائي سيشجع ويساعد المزارعين على ترك مهنة الزراعة والهجرة إلى المدن وأن لهذه الهجرة تغير واضح في أنماط العمل الاقتصادي إذ يتجه السكان عن التراجع في العمل الزراعي وكذلك يحدث نقصاً في إعداد الثروة الحيوانية بسبب تدهور المراعي الطبيعية نتيجة لقلة الوارد المائي ونتيجةً لهذا السد فان الاهوار هي الأخرى تتأثر بشكل كبير لان إنعاش الاهوار يحتاج إلى كميات كبيرة من المياه من اجل إعادتها إلى ما كانت عليه قبل تجفيفها عام 1992م من قبل النظام السابق.

إن انخفاض واردات المياه في نهر دجلة وبكميات كبيرة جداً بسبب السدود التي تنوي تركيا أقامتها على نهر دجلة وأهمها سد اليسو كما ذكرنا والذي سيكتمل العمل به عام 2016م دون التشاور مع العراق خلافاً لمبادئ القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار إذ بسبب هذا المشروع سيؤدي إلى تردي الأوضاع الاقتصادية للفلاحين والمزارعين مع عدم مزاولة أعمالهم ومهنتهم الزراعية لكونهم يعتمدون على مياه نهر دجلة في إرواء حقولهم ومزارعهم نتيجةً لقلة إمدادات المياه مما يتطلب قيام العراق باستيراد المحاصيل الزراعية بدلاً من الاكتفاء الذاتي(14) وبذلك سيؤدي لزيادة معدل البطالة التي تحدث بسبب ارتفاع هجرة الفلاحين أن ترك السكان لقراهم وعدم مزاولة مهنهم الزراعية إضافة إلى الحرف التي يعمل بها عدد كبير من السكان أمثال تربية الثروة الحيوانية وصيد الأسماك التي تتأثر هي الأخرى بالنقص الحاصل بواردات مياه نهر دجلة الداخلة إلى العراق بسبب بناء سد اليسو. إن اكتمال هذا السد سيحرم أعداد كبيرة من سكان الحوض من الحصول على مياه الشرب الكافية للسكان وكذلك الاستخدامات المنزلية الأخرى إن العراق يسمى ببلاد السواد وارض الرافدين وبلاد القمح لخصوبة أراضيه ووفرة مياهه ولكن هذه التسمية سوف تتأثر بالسدود أن إنشاء السدود والخزانات في دولة المجرى الأعلى وكذلك الأوسط وما قامت به إيران هي الأخرى من إلحاق أضرارا بالوارد المائي الداخل إلى العراق إضافة إلى سد اليسو الذي سوف يكون تأثيره واضح على نهر دجلة لمسافة تصل إلى 400كم أن هذه السدود والخزانات سوف تسبب بنقص كبير جداً في الوارد المائي للعراق وتؤدي إلى مشكلة جديدة خصوصاً لآفاق التوسع في الأراضي الزراعية المروية وسبقتها الأراضي التي تعتمد على نهر الفرات والتي تتميز بالجفاف إذ يتراوح معدل المطر السنوي فيها بين (100– 150 ملم) أن قلة الإمطار وقلة الوارد المائي الداخل للعراق بسبب السدود والخزانات التي أنشأت في تركيا وسوريا المنجزو منها أو المخطط لها والتي توضح ما يتعرض له العراق من نقص في الوارد المائي دون مراعاة حقوق العراق التاريخية والقانونية والجغرافية عند إنشاءها كدوله متشاطئه.(15)

وادناه السدود والخزانات التي انشأت على نهر الفرات ودجلة وقد استطاعت وزارة الموارد المائية ان تعالج النقص الحاصل في نهر الفرات بعد اكتمال السدود المقامة عليه من خلال انشاء قناة الثرثار – الفرات وقناة الثرثار– الدجلة كما ذكرنا سابقاً ولكن كيف تكون حالة نهر الفرات عندما يحدث نقص في مصدر تعويض الفرات حيث سيتعرض نهر دجلة هو الاخر الى النقص في الوارد المائي الداخل للعراق بسبب انشاء سد اليسو وهذه السدود المنجزة والتي في طريقها للانجاز وسد اليسو على نهر دجلة سوف تكلها اثار سلبية على الاراضي الزراعية والبيئة والطاقة الكهربائية وزيادة البطالة والهجرة لذا فقد زاد الحدي في الفترة الاخيرة عن الجفاف وشحة المياه في العراق وتصليحات السيد وزير الموارد المائية الى جريدة الحياة في 25/ 2/ 2009 خير دليل على ذلك وادناه الجداول التي توضح اكتمال السدود والتي في طريقها الى الاكتمال.

جدول رقم (1)/ السدود التركية المنجزة على نهر الفرات

اسم السد	السعة التخزينية كم3	الملاحظات
كيبان	16.9	منجز
قرقايا	5.24	منجز
انا تورك	19.30	منجز
بيرة جيك	0.58	منجز
قرقامش	0.09	منجز

جدول رقم (2)

السدود التركية المنجزة على نهر دجلة

اسم السد	السعة التخزينية كم3	الملاحظات
كيران كيزي	1.92	منجز
بطمان	1.18	منجز
دجلة	0.60	منجز
ديوه ليجيدي	0.20	منجز

جدول رقم (3)

السدود السورية المنجزة على نهر الفرات

اسم السد	السعة التخزينية كم3	الملاحظات
تشرين	1.88	منجز
الطبقة	14.16	منجز
البعث	0.09	منجز

جدول رقم (4)

السدود التركية المخطط لها على نهر دجلة

اسم السد	السعة التخزينية كم3	الملاحظات
اليسو	10.4	تمت المباشرة به
جزرة	0.36	مخطط له
هكاري (على الزاب الكبير)	\	مخطط له
جو كاركو	\	مخطط له
دوغانلي	\	مخطط له

جدول رقم (5)

السدود التركية المخطط لها على نهر الفرات

اسم السد	السعة التخزينية كم3	الملاحظات
أوزالشة	1.07	مخطط له
ألب اصلان	\	مخطط له
أيرك	\	مخطط له

المصدر: فؤاد قاسم الأمير، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم، بغداد، 2010، ص112-114

أما الأنهر المشتركة الحدودية مع إيران تبلغ (24) نهراً أهمها الزاب الصغير ونهر سيروان ونهر الوند وانهر الطيب والدوبريج ونهر الكرخة ونهر الكارون إذ قامت إيران وتقوم حالياً بإعمال مختلفة منها إنشاء السدود ومشاريع أروائية وكذلك تحويل مجرى البعض الأخر منها (16).

التصحر وجفاف الاهوار ظواهر متعلقة بقلة الوارد المائي

العراق من البلدان الواقعة ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة وبدء العراق يتعرض إلى ظاهرة التصحر وزحف الكثبان الرملية نحو الأراضي الزراعية والمرافق العامة إضافة إلى تعرض مناطق أخرى من العراق الى التعرية الريحيه التي هي الأخرى تزيد من نسبة التصحر علماً إن التصحر هو زحف للظروف الصحراوية باتجاه الأراضي الزراعية من خلال تناقص القابلية الإنتاجية للوحدة المساحية للأرض وتناقص قابليتها لإعالة أعداد السكان بإذ تمر هذه المناطق عادةً بتغير في استعمالات الأرض الزراعية فيها بإذ تتقلص الأراضي الزراعية وتتحول إلى مناطق صحراوية بفعل الجفاف الناتج عن التغيير في المناخ وقلة الوارد المائي وإذا ما استمر التصحر الى مستوى شديد فان الاستعمالات الزراعية ستتراجع الى خلف خطوطها الأمامية وبما ان التصحر هو زحف للظروف الصحراوية لمساحية الأرض الزراعية وتناقص قابليتها لإعالة السكان(17) ان الموارد المائية في العراق الذي يضم بين حدوده نهران عظيمان هما دجلة والفرات إضافة الى عدة انهر فرعية ذات مخزون عالي من المياه لم يكن احد يتصور يوماً ان تحدث أزمة مروعة وتنذر باضمحلال هذه الأمة عن بكرة أبيها بل كان التصور الطبيعي الدائم والسائد بين الأهالي هو حدوث فيضانات بين فترة وأخرى كما حدث تاريخياً لكننا اليوم نشهد كارثة غير متوقعة تسببت بأزمات اقتصادية وبيئية بل واجتماعية كبيرة تمثلت بانخفاض مناسيب نهري دجلة والفرات الى درجة كبيرة واختفاء انهر أخرى من على الخريطة وهذا يوجب وضع سياسات مائية موحدة لمواجهة تحديات الأمن المائي الذي بدء يتعرض لها العراق بسبب السدود والخزانات التي أنشأتها تركيا ولحقتها في المضمار ذاته سوريا وإيران ويقي العراق بين المتفرج والمترقب للكارثة الإنسانية التي يمر بها عاجلا أم أجلا وهذا ما يعرض العراق الى مشكلة التصحر التي هي ظاهرة جديدة في العراق في أثارها البيئية والاجتماعية والاقتصادية ان السبب الرئيسي والأساسي للتصحر في العراق هو قلة الوارد المائي الداخل للعراق بسبب السدود والخزانات التي تم إنشائها في دول المنبع التي تؤدي الى شحة الموارد المائية المؤثرة على الأراضي الزراعية وكفايتها الإنتاجية إذ تؤدي في النهاية الى التصحر وهذا يهدد العراق بانكماش أراضيه الزراعية من خلال ظواهر التعرية الخطيرة والجفاف وكذلك فان أعوام 1998–2000م تعتبر من أسوء فترات الجفاف خلال العقد الأخير من القرن الماضي إذ انخفضت مستويات مياه الأنهار الرئيسية الى أكثر من 50% وانخفضت نسبة الإمطار خلال الموسم الرئيسي من أكتوبر حتى آذار الى حوالي 30% وتقدر الأراضي الزراعية التي تضررت بشكل حاد بسبب الجفاف بـ 46%(18) لذا نلاحظ ان قناة الفيحاء في يوم الأربعاء المصادف 2012/5/2 قامت بمبادرة حاولت من خلالها تسليط الضوء على التأثيرات السلبية التي يتعرض لها العراق عند اكتمال سد اليسو من خلال تجمع جماهيري يضم شيوخ العشائر العراقية التي تتضر أراضيهم الزراعية عند أكمال السد إضافة الى منظمات المجتمع المدني والمتخصصون في شؤون البيئة بزيارة موقع سد اليسو والالتقاء بالمسئولين الأتراك في تلك المنطقة وتوضيح تأثيرات السد إذ سوف يحول الأراضي الزراعية في أسفل السد الى مناطق صحراوية ويستمر تأثيره على نهر دجلة بمسافة 400كم ان هذا السد سيقضي على الإحياء المائية فهو سد غير قانوني وسوف يؤثر على اهوار الجنوب وبشكل خاص هور ابو زرق الشمالي وأبو زرق الجنوبي وهور الحويزة.

وقد زار هذا الوفد مع ممثلي قناة الفيحاء منطقة (حسن كيف) هذه المدينة الجميلة التي ستمسح من الخريطة وتغمرها المياه وتم توضيح للمسئولين الأتراك في هذه المنطقة بأنه عند إكمال هذا السد سيجف نهر دجلة تماماً وإن الضرر سيلحق بكافة المناطق التي يمر بها نهر دجلة إن المنظمات العالمية المهتمة بالأنهار حاولت ان توقف بناء هذا السد الذي يعتبر سداً سياسياً وليس اقتصادي إلا ان تركيا سائرة في تشيده رغم المعارضة من قبل المنظمات العالمية إن هذا السد كما تقول تركيا بأن الغرض منه هو الطاقة الكهربائية ولكن هنالك سد أخر أسفل هذا السد عند منطقة الجزرة يبعد 40كم عند الحدود العراقية سوف يكون تأثيره واضح على قلة الوارد المائي الداخل للعراق وبشكل خاص لنهر دجلة إذ لم تكن هناك سدود تؤثر على نهر دجلة قبل إنشاء هذا السد وكانت مناسيب المياه التي تصل منه الى العراق من تركيا تقدر ب21مليارم3 من المياه ولكن عند أكمال السد سوف ينخفض الوارد المائي(9.7) مليار متر

مكعب سنوياً تمثل حوالي (47%) من الواردات المائية السنوية لنهر دجلة وهذا له مردود سلبي كبير لا يمكن تحمله او تعويضه(19) يلاحظ خريطة رقم (2) وموقع سد اليسو بالقرب من الحدود العراقية التركية.(19)

خريطة رقم (2)/ الحدود الشمالية للعراق موقع وسد اليسو بالقرب من الحدود العراقية التركية

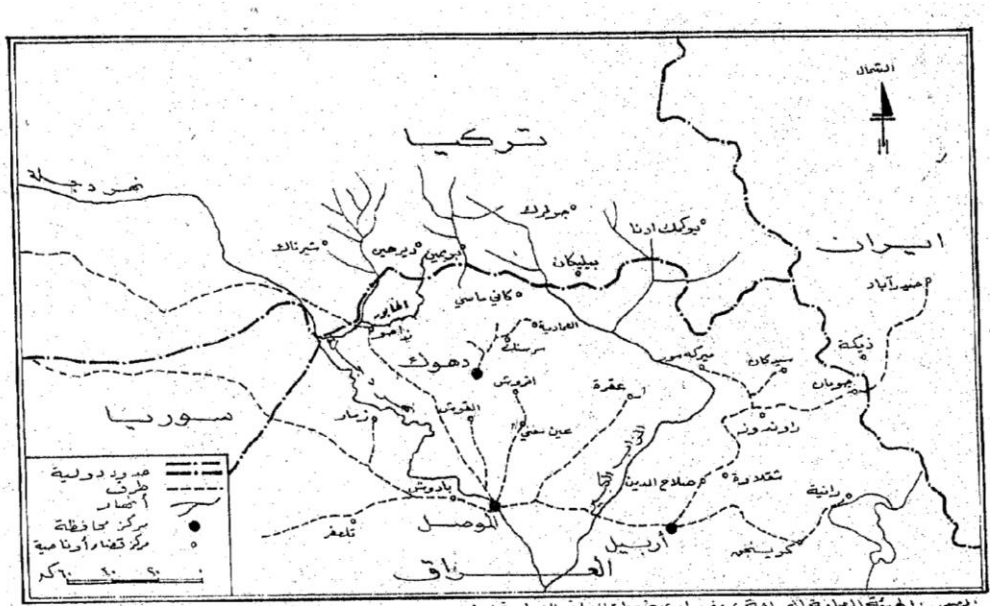

المصدر: الهيئة العامة للمساحة، بغداد، خريطة العراق الادارية، مقياس رسم 1: 2000000، لسنة 1992.

الاستنتاجات

1- ان العراق يعتبر الدولة المتأثرة الاولى من اي مشروع صناعي او اروائي مقام من قبل تركيا او سوريا في حوض النهرين (دجلة والفرات) وهذه نتيجة مسلم بها باعتبارها دولة المصب.

2- ان انشاء سد اليسو سوف يعمل على تقليل واردات العراق من مياه نهر دجلة الى 60 % اذ ستنخفض كميات المياه من (20) مليار متر3 الى (9) مليار متر 3 وهذا الامر سوف ينعكس بدوره على جميع السكان القاطنين على حوض نهر دجلة وهذا مما يتسبب ايجاد واتباع كافة الاساليب التي تقلل من التأثير السلبي لهذا السد على العراق.

3- ان مشروع سد اليسو سيؤدي الى تردي الاوضاع الاقتصادية للفلاحين والمزارعين من عدم مزاولة اعمالهم ومهنهم الزراعية لكونهم يعتمدون على مياه نهر دجلة في ارواء حقولهم ومزارعهم نتيجة لقلة امدادات المياه وهذا يؤدي الى زيادة معدلات البطالة ويتطلب من العراق استيراد المحاصيل الزراعية بدلاً من الاكتفاء الذاتي.

4- ان شحة المياه التي سيتعرض لها العراق بسبب سد اليو ستؤدي حتماً الى اضرار خطيرة بالبيئة والانسان والحيوان على حد سواء.

5- ان تأثير سد اليسو سيعمل على حرمان اعداد كبيرة من سكان الحوض على مياه الشرب.

6- لحد ألان لم يتم التوصل الى اتفاق لتقسيم مياه نهري دجلة والفرات وفق الأسس التي يقرها القانون الدولي والاتفاقيات التي أبرمت بين الدول ذات الصلة بموضوع تقاسم المياه بين الدول المتشاطئه على النهر الدولي.

7- ان دولة الحبس الأعلى والأوسط لم تراعي حقوق العراق عند إنشاءها سدود وخزانات ولم تتشاور معه في سبيل التوصل الى اتفاق يقلل من الأضرار التي تنجم عند أنشاء السدود والخزانات في أراضيها.

8- ان المعاهدات والاتفاقيات ومحاضر الاجتماعات والبروتوكولات التي وقعت مع تركيا من قبل العراق وسوريا لم تحقق أي واقع ملموس بالنسبة لتقاسم المياه بين هذه الدول الثلاث.

9- من خلال المفاوضات بين العراق وتركيا حول تقاسم المياه وإعطاء العراق حقوقه المكتسبة تاريخيا وجغرافيا وقانونيا في مياه نهري دجلة والفرات إلا ان الجانب التركي يصر حسب رأيه بأن نهري دجلة والفرات لم يكونا نهريين دوليين وبالتالي فان تركيا تدعي بان لها السيادة المطلقة على نهري دجلة والفرات.

10- ان المشكلة التي يتعرض لها العراق والكارثة الحقيقية سببها السدود والخزانات التي أنشأتها تركيا على نهري دجلة والفرات وعدم مراعات حقوق العراق باعتباره المجرى الأسفل وتحولت ارض الرافدين الى منطقه تعاني من شحة المياه التي تحتاجها الزراعة والصناعة والمحطات الكهربائية مما ينبئ بكارثة حقيقية يتعرض لها العراق وهذه الكارثة لا يقرها القانون الدولي ومبادئ الإسلام وعلاقة الجوار.

11- يجب ان لا ننسى إيران بإلحاق الضرر المتعمد بالعراق من خلال إقامتها السدود على مجاري الروافد التي تغذي نهر دجلة والأنهار المشتركة بين البلدين وتغيير مسارات بعضها وحجبها عن الوصول الى إلا راضي العراقية مما الحق أضرارا كبيرة جدا للأراضي الزراعية العراقية وحتى تأثيرها اتضح على الاهوار مثلا تغير مجرى نهر الكرخة الذي كان يصب في هور الحويزة وتحويله الى الأراضي الإيرانية إذ أدى الى بداية جفاف هذا الهور الذي سوف يؤثر على البيئة الاجتماعية للمنطقة المجاورة له.

12- يتضح من خلال البحث ان تركيا تتجاهل المطالب العراقية وتكرر مصطلحات لا علاقة لها بالقانون الدولي وفي النهاية لا شيء يمكن تغيره دون تدخل المجتمع الدولي وارغام تركيا وإيران بالالتزام بالمعاهدات الدولية وما يقره القانون الدولي حول تقاسم المياه بين الدول المتشاطئه على النهر الدولي.

التوصيـات

1- اهمية سعي صانع القرار في العراق الى التوصل لاتفاق مع تركيا وسوريا من اجل التوصل الى صياغة قرار يلتزم فيه الجميع لتقاسم المياه في حوض (دجلة والفرات) واستخداماتهما بما يرضي الدول المتشاطئة.

2- الاهتمام بالسياسة المائية في العراق وايجاد البدائل لتلافي النقص في كمية المياه الواردة اليه.

3- الاهتمام بمنع وتقليل الهدر في مياه نهر دجلة والاستفادة من هذه المياه بشكل علمي ومدروس واتباع الاساليب الحديثة في الزراعة من اجل الحفاظ على الاراضي الصالحة للزراعة.

4- قيام وزارة الموارد المائية باتباع سياسة مائية متطورة حديثة من خلال انشاء القنوات المائية المبطنة بالاسمنت وفق الطرق والاساليب الحديثة من اجل منع الهدر في المياه الفرعية وقيام كري الجداول والانهر الفرعية باستمرار من اجل الاستخدام الامثل للمياه وعدم التفريط بها.

5- الاهتمام بالمفاوضين اصحاب الخبرة والكفاءة ويمكن الاستفادة من خبرات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وكوادر وزارة الموارد المائية والزراعية ولا لمتخصصين في القانون الدولي عند التفاوض مع تركيا لابرام اتفاق او معاهدة لتقاسم المياه بين الدول المتشاطرة.

6- يجب الاهتمام بالكوادر المتخصصة بالموارد المائية في العراق وان يتم اختيار العناصر الكفوءة والمتخصصة في إدارة وتنظيم المياه داخل العراق

7- ترشيد الاستهلاك والتوصل الى الكيفية التي عن طريقها يتم استخدامها والتقنين فيها أو الحفاظ عليها من التبذير والاستفادة منها الى درجة كبيرة بأتباع الطرق العلمية في الري الحديث.

8- بسبب زيادة استخدامات المياه فالحاجة تتطلب التوجه الى المياه غير التقليدية كمياه المبازل المالحه وشبه المالحه ومعالجة مياه الصرف الصحي لإعادة استخدامها وفق اسس علمية معينه لتعويض النقص الحاصل في المياه في المجالات كافة.

9- الإسراع في تنفيذ السدود والخزانات المقترحة على نهر دجله وروافده داخل العراق وكذلك على نهر الفرات من اجل تنظيم جريان المياه والاستفادة من خزنها لوقت الشحة وبالإمكان استغلال الاهوار لخزن المياه وكذلك بحر النجف من اجل الحفاظ على ديمومة الأراضي الزراعية وإبعادها عن التصحر.

10-أعادة النظر بالسياسة المائية الخاطئة في العراق كلما تطلب الأمر وإيجاد خطط وبدائل لتلافي النقص في كمية المياه الواردة للعراق إضافة الى الاهتمام بشبكة المبازل للقضاء على الملوحة والاستفادة من مياه المبازل التي تلائم زراعة بعض المحاصيل التي تتحمل الملوحة.

11-يجب على صناع القرار في العراق الى الاهتمام في أبرام معاهدة أو اتفاق مع تركيا من اجل تقاسم المياه في نهري دجلة والفرات والتأثير على تركيا إقليميا ودوليا من اجل التوصل الى مثل هذا الاتفاق.

الهوامش

1- صاحب الربيعي، أزمة حوض دجلة والفرات وجدية التناقض بين المياه والتصحر، ط1، دمشق 2000، ص243-244.

2- منذر خدام، الامن المائي العربي، الواقع والتحديات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2003،ص30-31.

3- داليا اسماعيل احمد، المياه والعلاقات الدولية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2006،ص142.

4- حامد محمد السويداني / العلاقات العراقية – التركية 1980- 1990 رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية التربية، 2003، ص96-98.

5- خليل ابراهيم الناصري، السياسة الخارجية التركية أزاء الشرق الاوسط للمدة 1945- 1991، مطبعة الراية، بغداد، شباط، 1992م، ص171-172.

6- سعد الانصاري، العلاقات العراقية – الايرانية خلال خمسة قرون، ط3، بيروت، دار الهدى، 1991، ص402.

7- د.ريان ذنون العباس، تأثير مشروع اليسو على سكان حوض دجلة في العراق عن طريق شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) WWW.alwatanvoice.com.

8- د.عاطف لافي مرزوق السعدون، مستقبل العلاقات العراقية وبلدان الطوق، دراسة في ظل بيئة دولية متغيرة، ص164-165.

9- د.ريان ذنون العباس، تأثير مشروع اليسو على سكان حوض دجلة في العراق، مصدر سابق.

10 – د.علي حنيوش، العراق مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل دراسة تحليلية عن مستويات تلوث البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية، دار الكنوز الادبية، بيروت، ط1، 2000، ص62.

11 – د.رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية، القاهرة، 2001، ص101.

12 – المصدر نفسه ص91.

13 – سد اليسو التركي نموذجاً عن طريق الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنيت)عن www.alwatanvoice.com.

14 – علي جمالو، ثرثرة فوق الفرات، النزاع على المياه في الشرق الاوسط، مطبعة رياض الرئيس، دمشق، 1996، ص26-27.

15 – حيدر شامان الصافي، سياسة السدود التركية سد اليسو التركي نموذجاً عن طريق الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنيت) عن www.alwatanvoice.com.

16 – فؤاد قاسم الامير، مصدر سابق، ص114.

17 – علي صاحب طالب الموسوي د.م.م عتاب يوسف كريم مشكلة التصحر في منطقة الفرات الاوسط واثارها البيئية مجلة البحوث الجغرافية،كلية التربية للبنات، العدد الثاني عشر،2010،ص15.

18 – علي حسين حنوش البيئة العراقية المشكلات والافات،مايس، 2004،دار الاعرجي للنشر والطباعة، بيروت، ص54.

19 – حيدر شامان الصافي، سياسة السدود التركيه سد اليسو التركي نموذجاً،موقع صوت الوطن عن طريق الشبكة الدولية للانترنيت www.alwatanvoice.com.